أكد أن هناك أطرافاً تسعى إلى الهدم والتفكيك وسوف يخيب مسعاهم

الطشة: قانون إنشاء المدن السكنية سيقر في الجلسة القادمة باستمرار تعاون السلطتين

أكد مقرر لجنة الشؤون التشريعية النائب د. مبارك الطشه أن المشهد السياسي الحالي يسير في تعاون وإنجاز ملحوظين ومشاهدين، لافتاً إلى أن هناك أطرافاً تسعى إلى هدم هذا التعاون وتفكيكه، وسوف يخيب مسعاهم.

وأضاف أنه باستمرار تعاون المجلس والحكومة بهذه الروح فإن قانون تأسيس شركات لإنشاء المدن السكنية سوف يقر في الجلسة القادمة في مداولته الثانية.

وقال الطشه في لقاء مع برنامج نبض اللجان الذي أذيع على تلفزيون المجلس إن اللجنة التشريعية التي يشغل فيها منصب المقرر تميزت بأعضائها بدءا من الرئيس النائب مهند الساير صاحب الدور الكبير في اللجنة وكذلك بقية الأعضاء د. عبدالكريم الكندري وأسامة الشاهين وسعود العصفور وعبدالله تركي الأنبعي وأسامة الزيد.

وأعرب عن شكره للمكتب الفني للجنة وجهدهم الجبار والضخم في إنجاز التشريعات في اللجنة، متمنيا لهم التميز الدائم لخدمة البلد.

وبين أن اللجنة بدأت بأهم قانون وهو القانون الذي يحسب للمجلس بتعديل المادتين 97 و98 من اللائحة الداخلية بإحالة التشريعات إلى اللجان المختصة دون المرور على اللجنة التشريعية، مبينا أن هذا التعديل تحقق بتعاون المجلس والحكومة وبالإجماع.

وأوضح أن هذا التعديل اختصر دورة مستندية ومعقدة بعد أن كانت التشريعات في السابق تحال إلى اللجنة التشريعية لنظرها من حيث المضمون والشكل ومن ثم تحيلها إلى اللجان المختصة الأمر الذي يثقل جدول أعمال اللجنة التشريعية.

وضرب مثالا على ذلك بأن اللجنة التشريعية قبل إقرار التعديل عقدت 14 اجتماعا بحثت خلالها 57 اقتراحا بقانون و3 مشاريع بقوانين وأحالت منها ٥٤ قانونا إلى اللجان المختصة وأقرت 3 قوانين وأحالتها للمجلس، بينما بعد إقرار التعديل على اللائحة الداخلية تمت إحالة 207 قوانين إلى اللجان المختصة مباشرة.

تعديل اللائحة الداخلية بعدم مرور الاقتراحات على «التشريعية» من أهم القوانين وتحقق بتعاون السلطتين

ولفت إلى أن اللجنة بالتعاون بين المجلس والحكومة أقرت تعديلا لإضافة فئات جديدة إلى تأمين عافية مثل ربات البيوت والمطلقات والأرامل اللائي تتجاوز أعمارهن ٥٠ عاما، متوقعا تنفيذ القانون مباشرة بعد صدوره في الجريدة الرسمية خلال الأيام المقبلة.

وأكد اللجنة أقرت قانون منع تعارض المصالح الذي يعالج الخلل والفراغ القانوني الذي كان يستغله الكثير من المسؤولين المتجاوزين على القانون في ترسية المناقصات أو منح المناصب لغير مستحقيها.

وأعلن أن اللجنة التنسيقية بين المجلس والحكومة توافقوا على عدد من الاقتراحات مثل الاقتراح الذي تقدم به لزيادة مكافأة الطلبة، معربا عن شكره للحكومة على موافقتها على هذا المقترح للحد من معاناة الطلبة بالخارج نتيجة عدم كفاية المكافآت المناسبة لتغطية التزاماتهم.

وبين أنه كونه محاميا ويعمل في السلك القانوني يحمل هموم العاملين في هذا القطاع تقدم بالاقتراح بقانون في شأن مخاصمة القضاء لمعالجة القصور التشريعي في تنظيم ومخاصمة القضاء وخصوصا بعد الأحكام التي صدرت أخيرا بحق بعض القضاة.

وأكد أن هناك قوانين أخرى مستحقة للقضاة مثل الاقتراح بقانون الذي تقدم به في شأن تنظيم القضاء والذي يمنح القضاة بعض الحقوق والمستحقات الناقصة لديهم.

وشدد على أن بيئة القضاء مختلفة ويجب منحهم اهتماما خاصا لأنهم متفرغين لعملهم بشكل كامل ولا يعملون في التجارة أو المهن الأخرى ولذلك يجب مراعاتهم في هذا الجانب وتحقيق ما يفيدهم في عملهم مثل التأمين الصحي ومستحقات ما بعد التقاعد.

وكونه عضوا في لجنة التعارض والشكاوى، أوضح الطشه أنه نظرا للفراغ في المناصب القيادية والتعسف وتأخير في إنجاز معاملاتهم لجأ الكثير من المواطنين إلى اللجنة، مبينا أن الكثير من الشكاوى تتعلق باستحقاقات وظيفية والتظلمات من توزيع المناصب.

وأوضح أن اللجنة تميزت برئيسها النائب حمدان العازمي ومقررها النائب فلاح الهاجري وأعضائها هاني شمس ويوسف البذالي، مؤكدا أن هناك جهدا كبيرا يبذل في اللجنة لدرجة إن اجتماعاتها في كل يوم خميس تمتد من الساعة العاشرة صباحا ولغاية الساعة السابعة مساء.

وبين أن التوافق الحكومي النيابي حقق الكثير من المصالح للمواطنين وبالتالي فإن الكثير من الشكاوى تعالج بحضور رئيس وأعضاء اللجنة وحضور الوزراء والقيادات في الجهات الحكومية.

وثمن تعاون الكثير من القياديين في معالجة الكثير من الشكاوى للمواطنين، موضحا أن تقديم الشكاوى يكون بالحضور إلى مجلس الأمة وتقديم شكوى مكتوبة إلى رئيس المجلس ليحيلها بدوره إلى لجنة العرائض والشكاوى ويتسلم المواطن كرتا ورقما بالشكوى ويتم الاتصال بالمواطنين الشاكين من قبل العاملين في اللجنة.

وبشأن لجنة القيم ومعالجة الظواهر السلبية أكد الطشه حرص اللجنة على قيم المجتمع الكويتي والقيم الإسلامية والعربية والكويتية، وألا تصبح هذه الظواهر عرفاً أو عادة وقد تكون في الأصل مشوهة.

ولفت إلى أنه في الفترة السابقة الجميع قد سعد وفرح بتمسك الشعب والقيادة القطرية بقيمه، وحاول ألا تتغير هذه القيم الأصيلة إلى أمور قد تخالف أخلاقه ومبادئه.

وأوضح الطشه أنه تم رصد العديد من الظواهر السلبية سواء في اللجنة أو من المواطنين من خلال تنبيههم لنا على كثير من الملاحظات، مبيناً أن أولى الظواهر التي تم رصدها هي انتشار المخدرات.

وبين أن هذه الظاهرة أهلكت أبنائنا ودخلت حتى المدارس ومست أولادنا وبناتنا، مشيراً إلى أنه بالتعاون مع وزارتي الداخلية والأوقاف ستكون هناك معالجات واضحة على أرض الواقع.

وذكر ان جهد رجال الداخلية وعلى رأسها وزير الداخلية واضح وجبار، منوهاً بالشفافية التي بينوها لنا في الاجتماع الأول مع خفر السواحل تبين جهد رجال الداخلية على مكافحة هذه الظاهرة.

وأضاف أن المعلومات التي أوردوها لنا في أول اجتماع هي مادة استجواب، إلا أن هذا الأمر يدل على صدقهم في معالجة ومحاربة هذه الظاهرة، وإلا كانوا قد أخفوا تلك المعلومات.

وأوضح أن الحاضرين بينوا أن المشكلة هي مشكلة في العوائق والدورة المستندية في الحكومة، منوها إلى أنه في المجلس تم اختصار الكثير من الخطوات بتعديل قانون اللائحة الداخلية الأمر الذي يعجل بتقديم هذا القانون للمجلس وإقراره.

وبين أن هناك مشاكل وعوائق في وزارة الداخلية متمثلة في شراء أجهزة رقابية تساعدهم في الكشف عن هذه الجرائم أو من خلال الدورة المستندية أو الجهات الرقابية التي تعطلهم وتؤخر هذه المشاريع.

وذكر ان المعدات والكاميرات والأجهزة الموجودة لدى الداخلية لا تغطي كامل البحر، مشيراً إلى أن وزير الداخلية وعد بتغطية كامل البحر من خلال أبراج المراقبة.

وأوضح انه كانت هناك شركة تعاقدت معها الوزارة إلا أنها أخلت بشروط التعاقد وذهبت إلى المحكمة والجهات الرقابية تمنع الوزارة من التعاقد مرة أخرى مع شركة أخرى لأن هذا العقد لازال قائما.

وأعرب الطشه عن تفاؤله بإنشاء هيئة خاصة لمكافحة المخدرات، من خلال اقتراح بقانون عليه اتفاق نيابي حكومي، مؤكداً أن هذه الهيئة لا تلغي دور الجهات الرقابية.

وأكد أن هناك دوراً على وزارات التربية الإعلام والداخلية والأوقاف ولوما إن قصروا في دورهم المبني على تضافر الجهود مع بعضهم البعض لمكافحة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها.

منع تعارض المصالح يعالج الخلل والفراغ القانوني في ترسية المناقصات أو منح المناصب لغير مستحقيها

تقدمت بالاقتراح بقانون في شأن مخاصمة القضاء لمعالجة القصور التشريعي في هذه الناحية

وبشأن الجلسة الخاصة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة ذكر الطشه أن ديوان المحاسبة يفخر به كل أهل الكويت جهازاً رقابياً على كل أجهزة الدولة وصرحاً من صروح الكويت.

وأشار إلى أنه لكل جهاز كبوات، وكانت الجلسة عبارة عن تنبيه بأن الاستمرار في الخطأ يعد عيباً، مضيفاً أن معالجة الأخطاء منقبة وفائدة لموظفي الديوان.

وقال إن الديوان يسجل على كل الوزارات ملاحظات ومناصب قيادية شاغرة يجب أن تسكن، في حين ان ديوان المحاسبة نفسه لديه شواغر ومناصب صار لها سنوات شاغرة ولم تسكن، متسائلا" لمصلحة من هذا الأمر؟".

وشدد على ضرورة تصحيح الخطأ الموجود في الديوان قبل تصحيح أخطاء الآخرين، مضيفاً أن هناك بعض الملاحظات يكون لها موازنات، أو غض النظر عن الشركات أو المستفيدين.

وأعرب عن ثقته في منتسبي الديوان كافة رجالاً ونساءً، مبدياً استعداد المجلس في دعمه لما يحقق الهدف من إنشائه والأهداف المرجوة من أدائه.

وبخصوص القضية الإسكانية أكد الطشه أنه باستمرار تعاون المجلس والحكومة بهذه الروح فإن قانون تأسيس شركات لإنشاء المدن السكنية سوف يقر في الجلسة القادمة في مداولته الثانية.

وأضاف أن المعالجات التي أتى بها القانون كفيلة بحل هذه القضية التي عانى منها المواطنون لسنوات، مشيراً إلى أن بعض المتنفذين يستفيدون من تعطيلها، ومن لهم مصلحة مباشرة من تعطيل هذا القانون.

وقال إن هناك معلومات مخيفة جاءت ممن كانوا يريدون تعطيل هذا القانون، لأنهم مستفيدون بسبب أراضيهم وعقاراتهم التي يستفيدون منها مباشرة.

وأكد على استحقاق المواطن الكويتي لحل مشاكله ومن أهمها قضية السكن، متمنياً استمرار التعاون من أجل استلام المواطنين لبيوتها في القريب العاجل.

وقال الطشه إنه في هذا المجلس إن تمت معالجة القضية الإسكانية فيكفيه، مثمناً دور رئيس وأعضاء اللجنة الإسكانية وجهدهم الكبير الذي يقومون به وكذلك تعاون ودور وزير الإسكان (الشعبي) عمار العجمي.

وبشأن المشهد السياسي الحالي قال الطشه إن المشهد يسير في تعاون وإنجاز ملحوظين ومشاهدين، لافتا إلى أن هناك أطرافاً تسعى إلى هدم هذا التعاون وتفكيكه، وسوف يخيب مسعاهم.

وذكر إن بعض الوزراء عليهم ملاحظات، مشيراً إلى أن بعض هذه الملاحظات قد لا تستحق أن تكون مادة استجواب، وربما إذا استمرت هذه الملاحظات قد ترقى للمساءلة.

وبين أن المطالب بالتعديل جاء من أجل أن يكون هناك إنجاز أكبر وحتى تكون الحكومة بقوة أكبر، متمنيا من الله أن يحفظ الكويت من كل سوء وأن يؤلف بين قلوب أهلها وأن يحقق الإنجاز للمجلس حتى يرى الشعب ما هو مفرح، ووعدناه في الانتخابات وهو ينتظر الإنجاز.

وأكد ان النواب مستعدون للإنجازات، وتحسين مستوى معيشة المواطن خاصة بعد التضخم الذي يلاحظه الجميع.

مبارك الطشه

جوهر للرشيد: ما المقصود بكل من القروض الاستهلاكية والمقسّطة والشخصية على المواطنين؟

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، عن المقصود بكل من القروض الاستهلاكية والمقسّطة والشخصية على المواطنين والمقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المقصود بكل من القروض الاستهلاكية والمقسّطة والشخصية على المواطنين والمقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي؟ مع بيان الشروط الخاصة لكل منها على حدة، ومنها على سبيل المثال الحد الأقصى للقرض ونسبة السداد من إجمالي الراتب، والفوائد أو الأرباح المستحقة عليها وغير ذلك من الضوابط والشروط.

2 – ما القروض الأخرى المقدمة للمواطنين من الجهات المشار إليها في البند السابق من السؤال والتي يسري عليها أحكام السداد الشهري المنتظم ويترتب عليها الأرباح والفوائد والرسوم البنكية؟ مع بيا أنواعها والشروط الخاصة بكل مناه على حدة، إن وجدت، ومنها على سبيل المثال الحد الأقصى للقرض، ونسبة السداد من إجمالي الراتب، والفوائد أو الأرباح المستحقة عليها وغير ذلك من الضوابط والشروط.

3 – إجمالي قيمة القروض الاستهلاكية والمقسّطة والشخصية المستحقة على المواطنين حتى تاريخ 2022/12/1 والمقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، مع تزويدي بجدول يبين فيه عدد المقترضين من المواطنين لكل منها، وأصل القرض، والنسب التقديرية للأرباح والفوائد المترتبة على أصل القرض:

نوع القرض "القروض الاستهلاكية – القروض الشخصية – القروض المقسّطة – أخرى – المجموع" – عدد المقترضين – أصل القرض – الأرباح والفوائد

4 – إجمالي القروض الأخرى المشار إليها في البند "3" من السؤال، مع تزويدي بجدول يبين عدد المقترضين من المواطنين لكل منها، وقيمة أصل القرض، والنسب التقديرية للأرباح والفوائد المترتبة على أصل القرض:

نوع القرض "القروض الاستهلاكية – القروض المقسّطة – أخرى – المجموع" – عدد المقترضين – أصل القرض – الأرباح والفوائد – المجموع

5 – إجمالي القروض المقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للمواطنين بجميع أنواعها المشار إليها في البندين "1"، و "2" من السؤال والمستحقة حتى تاريخ 2022/12/1.

6 – ورد في التقرير الرابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة للفصل التشريعي السابع عشر في الاجتماعين في تاريخ 2022/12/12، 2022/12/15 إفادة ممثلي بنك الكويت المركزي بأنه حسب بيانات محفظة القروض هناك "515" ألف مقترض بإجمالي "14.6" مليار دينار كويتي، وأنه وفقا لبيانات شركة شبكة المعلومات الائتمانية C–net فإن نسبة التعثر في سداد الأقساد المترتبة على القروض 2.5 ٪، ومعدل الانضباط في السداد عالي، وعليه يرجى تزويدي بالآتي:

أ – عدد المتعثرين في سداد الأقساط المترتبة على القروض من مجموع عدد المقترضين، ولكل نوع منها على حدة، وإجمالي قيمة القروض المتعثر سدادها، وأسباب تعثر المقترضين في سدادها، والإجراءات الإدارية والقانونية التي اتخذتها الجهات المقرضة تجاه المتعثرين في السداد.

ب– هل يشمل إجمالي القروض المقدرة بـ "14.6" مليار دينار والمشار إليها في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية القروض التجارية أو التسهيلات التجارية للشركات وللأفراد، أم أنها قروض شخصية بضمان الراتب أو الكفيل للمواطنين بصفاتهم الطبيعية؟

7 – عدد المقترضين المستفيدين من القانون رقم "51" لسنة 2010 بإنشاء صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسّطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار، مع تزويدي بجدول يبين إجمالي عدد المقترضين وإجمالي المديونية ونوعها، ونسبة سداد المديونية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

نوع القرض "القروض الاستهلاكية – القروض المقسّطة – المجموع" – عدد المستفيدين – قيمة المديونية – نسبة سداد المديونية

8 – عدد المتقدمين للاستفادة من القانون رقم "104" لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق الأسرة، مع تزويدي بجدول يبين إجمالي عدد المواطنين المقترضين وإجمالي مديونيتهم من القروض ولكل نوع على حدة، ونسبة سداد المديونية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

نوع القرض "القروض الاستهلاكية – القروض المقسّطة – المجموع" – عدد المستفيدين – قيمة المديونية – نسبة سداد المديونية

9 – هل رصد بنك الكويت المركزي أي مخالفات لضوابط البنك وشروطه في قيام البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي بمنح قروض استهلاكية أو مقسّطة أو شخصية للمواطنين منذ صدور القانون رقم "52" لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسّطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بعدد الحالات المخالفة وقيمة القروض التي مُنحت بالمخالة لأحكام وضوابط بنك الكويت المركزي والإجراءات والعقوبات التي اتخذها البنك المركزي تجاه الجهات المقرضة.

حسن جوهر

لأن هناك تضخما ب هذه الأعمال يوحي بالهدر في الأموال العامة

الدمخي: تقدمت باقتراح بقانون لتأسيس شركة مساهمة متخصصة في إدارة المطارات

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن تقدمه باقتراح بقانون لتأسيس شركة مساهمة متخصصة لإدارة المطارات يسند إليها إدارة مطار الكويت والمطارات التابعة وجميع الأعمال ذات الصلة بإدارة وتشغيل المطار التي تمنح الآن أو ستمنح في التشغيل للشركات التجارية المتخصصة.

وقال الدمخي في تصريح صحافي، إن الملاحظ لبند الميزانية للأعمال ذات الصلة بإدارة وتشغيل المطار يجد أن هناك تضخما وازديادا ما يوحي بأن هذه الأعمال ستظل مستمرة وتستهلك مقدارا كبيرا من الأموال العامة.

وأضاف أن معظم هذه الأعمال تؤدى من قبل شركات بمستويات متواضعة لا ترقى إلى الجودة المطلوبة خاصة أعمال الصيانة لقلة خبرة الأجهزة الحكومية بالإشراف والمراجعة والمتابعة. واوضح أن الهدف من القانون هو توطين الخبرات وتشغيل الشباب الكويتي بالأعمال الفنية الهندسية ذات الطابع التشغيلي، وضمان الجودة والكفاءة في التنفيذ من خلال إدارة الشريك العالمي ورقابة الشريك الحكومي.

وأكد أن الفائدة ستعود على جميع المواطنين من خلال المساهمة في ذلك، والخروج الى العالمية والمنافسة خارج حدود الدولة بعد أن يسند لها هذه الأعمال محليا وتكتسب الخبرة.

وأشار إلى أن هناك أمثلة عالمية ناجحة "شركة موانئ دبي – شركات ماليزية – إعمار"، بالإضافة الى أن الفائدة الكبرى ستعود على الدولة والمواطنين من خلال مساهماتهم التي تعادل 75% من رأس مال الشركة. ولفت الدمخي إلى أن القانون ينص على أن مجلس الوزراء يحدد مقدار رأس مال الشركة وقيمة السهم نقدا موزعة بالكامل، ويكتتب المؤسسين في رأسمال الشركة باسهم موزعة على الهيئة العامة للاستثمار بنسبة 20 %، والتأمينات الاجتماعية بنسبة 4 % من قيمة الأسهم، مع اختيار شريك استراتيجي عالمي ذو خبرة في هذا المجال من قبل الجهات المختصة يكتتب بنسبة 26 %، فيما تطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام بالتساوي بين المواطنين بنسبة 50 % من قيمة الأسهم.

وأوضح الدمخي أن نسبة ال 26 % المخصصة للشريك الاستراتيجي العالمي تطرح للبيع في مزايدة عامة على الشركات العالمية ذات الخبرة الطويلة في مجال عمل الشركة والتي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها بالمزايدة، ويرسي المزاد على من يقدم أعلى سعر.

ولفت الدمخي الى أنه يمنع تداول أسهم الشركة في بداية إنشائها إلا بعد مرور خمس سنوات على التشغيل وممارسة أعمالها، على أن تعمل الشركة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويصدر ويعتمد نظامها الاساسي والاختصاصات.

عادل الدمخي